PSYCHOLOGY AND EDUCATION (2024) 61(11): 1639-1660
ISSN: 1553-6939

The terminology of hadith according to sharif al jurjani through his two books: "the definitions" and "the summary" –A critical and comparative study-

Khaled Douibi[1]
[1]Faculty of Islamic Sciences, University of Batna 1 (Algeria)
The E-mail Author: Khaled.douibi@univ-batna. dz

Received: 05/2024 **Published: 11/2024**

Abstract:

The research studies the hadith terminology contained in two books by Al-Sharif Al-Jurjani: the definitions, and the summary "Al-Ta'rifat" and "Al-Mukhtasar". The research dealt with a definition by Al-Sharif Al-Jurjani and his two books, and dealt with criticism and comparison of the hadith terms mentioned in the two books. The research answered several questions, the most important of which are: the accuracy of the definitions presented in the two books, the points of agreement or disagreement, and the differences between them. The research showed that most of the definitions agree with what is mentioned in the books of hadith sciences, and Al-Jurjani only used one term in the definitions, which is"separate" "Al-Munfassil". There was some repetition in the definitions except for Al-Mukhtasar, some of which is justified and some not. In some of the repeated cases, there was a difference in definition, as is the case with the mursal, the mutawatir, the mashhur, and the khabar al-wahid. On the other hand, we found that important hadith terms and topics were not mentioned in the two books, with the presence of terms in the Mukhtasar that are not found in the definitions. The opposite also happened, as the hadith Qudsi, the muhkam, and the mustur, for example, are found in the definitions but not in the Mukhtasar, and the mu'dal, the muddled, the maqlub, and the mu'allal are found in the Mukhtasar but not in the definitions. As a general summary of the content of the two books, we can rely on the Mukhtasar for its specialized topic and also for its content, but as for the definitions, other specialized books are preferable.

Keywords: terminology; Hadith; al jurjani; the definitions; the summary.

مصطلح الحديث عند الشريف الجرجاني بين كتابيه: "التعريفات"و"المختصر"-دراسة نقدية مقارنة-

الدكتور خالد ذويبي[1]
[1]كلية العلوم الإسلامية-جامعة باتنة -1 (الجزائر).

ملخص:

يدرس البحث المصطلحات الحديثية الواردة في كتابين للشريف الجرجاني هما: "التعريفات"، و"المختصر"، وتناول البحث تعريفا بالشريف الجرجاني، وكتابيه، وتناول بالنقد والمقارنة المصطلحات الحديثية الواردة في الكتابين، وأجاب البحث عن عدة تساؤلات، من أهمها: مدى دقة التعريفات المقدمة في الكتابين، وأوجه الاتفاق أو الاختلاف، والفروق بينها، وأظهر البحث اتفاق أكثر التعريفات مع ما ورد في كتب علوم الحديث، ولم ينفرد الجرجاني إلا بمصطلح واحد في التعريفات، وهو "المنفصل"، وقد حصل بعض التكرار في التعريفات دون المختصر بعضه مبرر والبعض غير ذلك. وحصل في بعض ما تكرر اختلاف في التعريف كما هو الحال في المرسل والمتواتر والمشهور وخبر الواحد، وبالمقابل وجدنا عدم ذكر مصطلحات حديثية ومباحث مهمة في الكتابين، مع وجود مصطلحات في المختصر لا توجد في التعريفات، وحصل العكس أيضا، فالحديث القدسي، والمحكم، والمستور مثلا توجد في التعريفات دون المختصر، والمعضل، والمضطرب، والمقلوب، والمعلل توجد في المختصر دون التعريفات، وكخلاصة عامة عن مضمون الكتابين يمكن الاعتماد على المختصر لموضوعه التخصصي وكذا لمضمونه، أما التعريفات فغيره من كتب التخصص أولى.
الكلمات المفتاحية: مصطلح؛ الحديث؛ الجرجاني؛ التعريفات؛ المختصر.

مقدمة:

تتنوع المصطلحات بتنوع العلوم، فإن لكل علم مصطلحاته الخاصة به يتداولها ويستعملها_علماؤه وطلابه، وغير العارف بها لن يفهم مسائل العلم، وعمد أصحاب كل تخصص- تيسيرا لطلابه- إلى تصنيف كتب تجمع ما تعارفوا عليه من مصطلحات، ووضعت المؤلفات التي تبيّن مرادهم، فكل فن له مؤلفات مفردة في مصطلحاته.

ولكثرة العلوم، والمصطلحات ظهر الاهتمام بالتأليف الاصطلاحي الشامل الذي يجمع مصطلحات مختلف العلوم في كتاب واحد.

وعلم مصطلح الحديث من العلوم التي أولاها علماء المسلمين عناية واهتماما، لارتباطه بسنة النبي صلى الله عليه وسلم، التي لها المكانة الكبيرة في التشريع، ولما كان استخدام علماء الحديث للمصطلحات منذ بداية الرواية، فإن هذه المصطلحات كانت قبل التدوين منثورة، ثم أفردت لها كتب مستقلة، كما وجد من جمعها مع مصطلحات فنون أخرى، كما فعل الشريف الجرجاني في كتابه "التعريفات". وهو كتاب متداول بين الباحثين لاشتماله على تعريفات مختلف العلوم، ويُعد أشهر مؤلفات الاصطلاح الشامل، والأكثر اعتمادا عند المتأخرين، وللجرجاني كتاب في مصطلح الحديث، يُعرف بـ " المختصر" وإن كان أقل شهرة من "التعريفات" إلا أنه يعد من أبرز مختصرات مصطلح الحديث.

ولما اجتمع الكلام على مصطلح الحديث عند الجرجاني بين كتابين: أحدهما جمع اصطلاحات مختلف الفنون، والآخر خاص بمصطلح الحديث، ورأيت استسهال بعض الباحثين الاعتماد على كتاب التعريفات خاصة في البحوث الجامعية، وإن كان في تخصص الحديث وعلومه أقل من غيره من التخصصات، ووجدت البحوث حول كتاب الجرجاني نادرة، ولم أجد أي بحث حول المصطلحات الحديثية التي أوردها الشريف الجرجاني في كتابه، ولمعرفة مدى دقة التعريفات الواردة في الكتاب وإمكانية الاعتماد عليه، بدا لي أن من المفيد تسليط الضوء على ذلك بدراسة ما ورد فيه من مصطلح الحديث، مع المقارنة بما ورد في كتب الفن، خاصة أن الجرجاني نفسه له كتاب مختصر في مصطلح الحديث، فأركز مقارنة معه.

فالبحث يحمل جملة من التساؤلات، أهمها: هل التعاريف التي ذكرها الجرجاني موافقة لكتب المصطلح؟ لما كان كتاب الجرجاني في التعريفات عام هل كانت مضامينه دقيقة مثل كتابه الذي خصصه لمصطلح الحديث؟، وهل ما أورده في هذا الكتاب تضمن مصطلحات جديدة، أو مدلولات مغايرة للمصطلحات؟ أم أن ما أورده مجرد نقل بحيث لم يخرج على المتعارف عليه؟، وهل هذا النوع من التصنيف يمكن الإفادة منه في البحوث الحديثية؟

يهدف البحث إلى: معرفة مدى دقة التعريفات التي ساقها الجرجاني، وبيان أوجه الاتفاق أو الاختلاف، والفروق بين ما أورده في الكتابين، ومعرفة إمكانية الاعتماد على كتاب التعريفات والكتب الأخرى التي في موضوعه في بحوث متخصصة عند التعامل مع المصطلحات أم يجب الرجوع فقط للكتب المخصصة لذلك العلم. فكان هذا البحث لدراسة المصطلحات الحديثية حتى يقاس عليها غيرها.

في هذا البحث استخدمت النقد والمقارنة، وقد ضمنته: تعريفا موجزا بالشريف الجرجاني، وبكتابيه: "التعريفات" و"المختصر"، وركّزت على المصطلحات الحديثية الواردة في الكتابين، بدراسة ما ذكره فيهما، مع نقد المضامين والمقارنة، كما أوردت في البحث المصطلحات التي ذكرها في أحد الكتابين دون الآخر، وتضمن البحث أيضا المؤاخذات على الكتابين، لنصل بعد ذلك لأهم نتائج البحث في خاتمته.

أولا-تعريف بالشريف الجرجاني وكتابيه: "التعريفات" و"المختصر":

1-تعريف موجز بالشريف الجرجاني[1]:

علي بن محمد بن علي[2] الشريف الحسيني الجرجاني الحنفي المعروف بالسيد الشريف، وبسيد مير شريف، ولُقّب أيضا بـ: السيد، والشريف، والسند، وزين الدين، ويكنى بأبي الحسن.

ولد بقرية طاغو بجرجان[3] من ولاية إستراباد، سنة 740ه. بدأ طلب العلم ببلده، ومن شيوخه بها: النُّورُ الطَّاووسي، ومخلص الدّين أبي الخير عَليّ، ورحل إلى هراة، ثم إلى مصر وأخذ عن مباركشاه العلوم العقلية، وعن أكمل الدين البابرتي العلوم النقلية وبقي بمصر ما يقارب عشر سنين، وأخذ التصوف بسمرقند عن الخواجه علا ء الدين العطار.

انتقل إلى شيراز وقدمه التفتازاني للشاه شجاع بن محمد بن مظفر فانتدبه للتدريس بها عام 779هـ، وعندما استولى تيمورلنك على شيراز عام 789هـ انتقل الجرجاني إلى سمرقند وظل هناك حتى توفي تيمورلنك عام 807هـ فعاد إلى شيراز وتوفي بها .

عقيدته ومذهبه:

يُذكر الجرجاني في متكلمي الأشاعرة، وتظهر عَقيدته الأشعرية بجَلاء في مُصَنَّفاتِه، ومنها كتاب التعريفات، فقد عرّف الكثير من المصطلحات وفق ما ذهب إليه الأشاعرة دون أن يصرح بذلك. وقد وجدته في موضع من كتابه التعريفات يفرق بين أهل السنة والأشاعرة، فكأنه يشير إلى أهل الحديث، حيث قال: " عند أهل السنة والأشاعرة، خلافًا للمعتزلة "[4]. وقد يفهم أنه لا يجعل الأشاعرة من أهل السنة، ويبعد أن يكون ذلك قصده. وقد تشكل هذه النسبة باعتبار أن أكثر الحنفية المتأخرين ماتريدية، بل حتى الوسط الذي انتشرت فيه تآليفه أغلبه على هذه العقيدة، وبعض شيوخه عليها، لكن مما لا يدع مجال للشك في عقيدته أن بعض أهل عصره قد ردّوا عليه وانتقدوه على بعض ما ورد في كتبه.

1 - تنظر ترجمته في: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي: 5/328-330، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي: 2/196-197 ، طبقات الحنفية لعلاء الدين ابن الحنائي: 3/54، الفوائد البهية في تراجم الحنفية للكنوي: ص: 125-137، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني: 1/488-490 ، سلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة: 2/388، التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، لمحمد صديق خان البخاري القِنَّوجي: ص597، الأعلام للزركلي: 5/7.

2 - قال السخاوي: " وقال لي ابن سبطه. . . أنه: علي بن علي بن حسين والأول أعرف. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: 5/328-330. وذكر حاجي خليفة أن الجرجاني نسب نفسه بخطّه على كتاب من تأليفه فقال: "علي بن علي بن حسين" والشخص أدرى بنفسه. سلم الوصول إلى طبقات الفحول، حاجي خليفة: 2/388.

3 - جرجان الآن مدينة إيرانية عاصمة مقاطعة جولستان، كانت قديما تسمى أستراباد.

4 - التعريفات: ص173.

و عَدّ محمد باقر الخوانساري الشريف الجرجاني في الشيعة في كتابه "روضات الجنات"، وكذا عباس القمي في "الكنى والألقاب"[1]، وكل ما اعتمدوه في ذلك لا حجة فيه، فمجرد أن يكون نسبه إلى أهل البيت لا يعني ذلك أنه شيعي، وكذا عندما يذكر بعض المصطلحات المتداولة بين الشيعة لا تجعله شيعي.

وذُكر الجرجاني في أعيان متبعي الطريقة النقشبندية[2]، وقد أخذ عن أحد أقطاب هذه الطريقة، قال اللكنوي: " وكان قد أخذ علم الصوفية عن خواجه علاء الدين العطار البخاري، وهو من أعز خلفاء الشيخ بهاء الدين نقشبند "[3]. وذكروا في ترجمته أن له رسالة في مناقب الخواجة بهاء الدين الملقب بنقشبند باللغة الفارسية[4].

أما مذهبه الفقهي فهو منسوب للحنفية، وقد ذكرته المصنفات المتأخرة التي جمعت علماء الحنفية، كطبقات اللكنوي، وطبقات ابن الحنائي. ونجد بعض الإشارات إلى مذهبه في كتاب التعريفات، ومثاله قوله: " وهو حجة عندنا. . . خلافا للشافعي"، وقوله: "ولهذا قلنا. . . خلافا للشافعي"[5]. فقوله: "عندنا"، و"ولهذا قلنا" يقصد به الأحناف.

تلاميذه ومؤلفاته: اشتغل الشريف الجرجاني بالتدريس والتصنيف والإفتاء، فكثر تلاميذه في مختلف البلاد التي دخلها، قال السخاوي: " وتخرج به أئمة نحارير، وَكَثُرت أَتْبَاعه، وطلبته، واشتهر ذكره، وبعد صيته، ولقينا غير وَاحِد من أَصْحَابه"[6]، وقال الشوكاني: "وقد كان أهل عصر صَاحب الترجمة يفتخرون بالأخذ عنه، ثمَّ صَار من بعدهم يفتخرون بالأخذ عَن تلامذته"[7]، ومن أشهر تلاميذه: فخر الدين العجمي، وسيد علي العجمي، وإبراهيم بن عبد الكريم الكُردي، وفَتح الله الشرواني، والرياضي الشهير قاضي زاده الرومي وغيرهم.

مؤلفاته: يُعد الشريف الجرجاني من المكثرين من التأليف، قال السخاوي عن عدد مؤلفاته: "يقال إنها تزيد على الخمسين"[8]، وذكر له بعضهم أكثر من السبعين كتابا، وبعضهم ما يقارب التسعين، وبتتبع ما ورد في ترجمته وما هو مطبوع نجد أن مؤلفاته تفوق الثمانين وبعض ما ذكر فيه تكرار، وذلك للاختلاف الحاصل في بعض عناوين كتبه.

وأغلب ما ألفه الشريف عبارة عن شروح وحواشي[9] حتى لُقّب بالمُحشي، ولعل سبب هذا النوع من التصنيف عنده يرجع إلى اهتمامه بتدريس هذه الكتب، وانتشارها بين أهل العلم وطلبته، ورغم ذلك، فأن مؤلفاته لقيت اهتماما خاصة، بين العلماء وطلبة العلم، وحتى إلى زمن متأخر، حيث قررت في البرامج التدريسية بالمدارس العثمانية، وفي الأزهر[10].

ومن نظر في كتب الشريف جزم بثقافته الموسوعية، فما من علم إلا وصنف فيه، على تفاوت في قيمة ونفع ما كتبه في العلوم التي شارك فيها، وقد أثنى أهل العلم على مصنفاته، فقال الشوكاني: "ومصنفاته نافعة كثيرة المعاني، واضحة الألفاظ، قليلة التكلف والتعقيد الذي يُوقع فيه عجمة اللسان كما يَقع في مصنفات كثير من العجم"[11].

---

1 -ينظر: روضات الجنات، الخوانساري: 5/300-308، الكنى والألقاب للقمي: 358/2. وترجمته فيه تظهر أنها مأخوذة من الخوانساري.
2 - ينظر: الكواكب الدرية، عبد المجيد بن محمد الخاني الشافعي: ص459.
3 - الفوائد البهية: ص130.
4 - ينظر: الضوء اللامع للسخاوي: 329/5.
5 - ينظر: التعريفات: ص97، 173.
6 - الضوء اللامع: 329/5.
7 - البدر الطالع: 488/1-490.
8 - الضوء اللامع: 329/5.
9 - الحاشية هي أطراف الكتاب، ثم صارت تطلق عما يكتب فيها، وما يجرد منها بالقول، فيدون تدوينا مستقلا، ويقال لها تعليقة أيضا، فيقال: حشّى الكتاب إذا علّق عليه حاشية. ينظر: كشف الظنون: 623/1.
10 - من كتبه التي كانت مقررة في المعاهد الأزهرية: شرح السراجية في الفرائض، والشرح العزي في الصرف.
11 - البدر الطالع: 488/1-490.

ومن مصنفاته -حسب العلوم- نذكر[1]:

في التفسير: له حاشية على الكشاف، وليس فيها إلا سورة الفاتحة، وخمس وعشرين آية من سورة البقرة، وله حاشية على تفسير البيضاوي، وتفسير الزهراوين: يقصد سورة البقرة، وسورة آل عمران، وترجمان القرآن: وفيه ترجمة لبعض الكلمات في القرآن إلى اللغة الفارسية.

وفي الحديث وعلومه: له المختصر في أصول الحديث، وسيأتي الكلام حوله، وحاشية على شرح المشكاة، وهو مختصر مجرد لشرح شرف الدين الطيبي على مشكاة المصابيح.

وفي التصوف: الرسالة الشوقية، وهي باللغة الفارسية، وتتضمن أصول للصوفية، وتعليق على عوارف المعارف للسهروردي، ومناقب الشيخ بهاء الدين النقشبندي.

وفي أصول الفقه: حاشية على التلويح، وهو شرح التفتازاني على تنقيح الأصول لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود، وحاشية على شرح مختصر المنتهى لابن الحاجب.

وفي الفرائض: شرح على السراجية في المواريث.

وفي علم الكلام والمنطق: شرح المواقف للعضد الإيجي، وشرح الأسماء الحسنى، ورسالة في الفرقة الناجية، وحاشية التجريد، وهي على شرح شمس الدين الأصفهاني على كتاب العقائد لنصير الدين الطوسي، وحاشية على مطالع الأنظار على متن طوالع الأنوار لشمس الدين الأصفهاني، وطوالع الأنوار للبيضاوي في علم الكلام، ورسالة في وحدة الوجود، ذم فيها هذا القول، وحاشية على شرح قطب الدين الرازي على الرسالة الشمسية لنجم الدين القزويني في المنطق، ورسالة في المنطق باللغة الفارسية، عرّبها ابنه.

وفي اللغة وعلومها: نحو مير: مبادئ قواعد اللغة العربية بالفارسية، وعرّب وطبع، وشرح العزي في الصرف، وحاشية على شرح الكافية، والشرح لرضي الدين الاسترابادي، والكافية لابن الحاجب، وشرح الكافية، باللغة الفارسية، وحاشية على المطول، وهو شرح للتفتازاني على تلخيص المفتاح للقزويني في البلاغة، وكتاب المصباح، وهو شرح للقسم الثالث من مفتاح العلوم للسكاكي.

ثناء العلماء عليه: قال العيني في تاريخه: "عالم بلاد الشرق، كان علامة دهره، وفهامة عصره"[2]. ونقل السخاوي أن العفيف الجرهي "وصفه في مشيخته بالعلامة، فريد عصره، ووحيد دهره، سلطان العلماء العاملين، افتخار أعاظم المفسرين، ذي الخلق والخلق والتواضع مع الفقراء"[3]، وقال عنه السخاوي: " عالم أهل الشرق"[4]، ووصفه الشوكاني أيضا بـ: "عالم الشرق"[5]، وقال عبد الحي اللكنوي: "عالم نحرير، قد حاز قصبات السبق في التحرير، فصيح العبارة، دقيق الإشارة، نظار، فارس في البحث والجدل"[6]. وقال أيضا: " قد طالعت من تصانيفه جملة في فنون عديدة، وكلها مقبولة متداولة تنادي على شدة ذكائه وإصابة رأيه"[7].

وفاته: توفي الشريف الجرجاني على رأي أغلب من ترجم له يوم: الأربعاء سادس ربيع الآخر سنة 816ه بشيراز، ونقل كل من ترجم له عن بدر الدين العيني أن وفاته كانت سنة 814ه.

2-تعريف بالكتابين:

أ-نسبة الكتابين للجرجاني:

رغم شهرة نسبة التعريفات والمختصر للشريف الجرجاني، إلا أن هناك من شكك في نسبتهما له، فهناك من نسب كتاب التعريفات لغير الجرجاني، فجعله من تأليف شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف

1 - ننبه إلى أن أغلب ما ذكرنا من مؤلفاته قد طبع.

2- الضوء اللامع للسخاوي: 329/5، بغية الوعاة للسيوطي: 196/2-197 ، الفوائد البهية: ص132 ، التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول لصديق خان: ص597 .

3 - الضوء اللامع: 329/5.

4 - الضوء اللامع: 328/5.

5 - البدر الطالع: 488/1.

6 - الفوائد البهية: ص125.

7 - الفوائد البهية: ص130.

بابن كمال باشا (ت940ه)، وسبب ذلك أن المذكور له كتاب يشبه مضمونه ما في التعريفات سماه: "حدود الألفاظ العلمية"، ويسمى أيضا بالتعريفات، وتوجد له نسخ خطية، قال حاجي خليفة بعد ذكر التعريفات للجرجاني: "وللمولى الفاضل أحمد بن سليمان بن كمال باشا المتوفى سنة أربعين وتسعمائة زاد فيه بعض زيادات مفيدة"[1].

أما المختصر، فقد شكك ملا علي القاري (ت1014ه) في نسبة الكتاب للشريف الجرجاني فقال: . . . وهو مشهور لأَن لخلاصة الطيبي حاشيةٌ من السَّيّد الشَّريف عَلَى المِشْكَاةِ كَمَا هُوَ مَشْهُورٌ بَيْنَ النَّاسِ وَهُوَ بَعِيدٌ جِدًّا، أَمَّا أَوَّلًا: فَلِأَنَّهُ غَيْرُ مَذْكُورٍ فِي أَسَامِي مُؤَلَّفَاتِهِ، وَثَانِيًا: أَنَّهُ مَعَ جلالته كيف يَخْتَصِرُ كَلَامَ الطيبي اخْتِصَارًا مُجَرَّدًا لَا يَكُونُ لَهُ تَصَرُّفٌ فِيهِ أَبَدًا"[2].

قال اللكنوي في الرد عليه: " وقد اختلف أبناء عصرنا، ومن قبلنا في مؤلف هذا المختصر، فقال بعضهم: إنه لكمال الدين بن أبي شريف المقدسي تلميذ ابن الهمام، وهو قول باطل لا سند له، وقال بعضهم: إنه للسيد جمال الدين المحدث مؤلف روضة الأحباب، وإليه نسب مختصر حاشية المشكاة للطيبي أيضا، وهو أيضا باطل، لأن السيد جمال الدين[3] قد نسب مختصر حاشية الطيبي إلى السيد الشريف علي الجرجاني. . . وأن مؤلف هذا المختصر في أصول الحديث، ومختصر حاشية الطيبي واحد، والمشهور انتسابهما إلى السيد الشريف مؤلف التصانيف المشهورة في المعقول وغيره. . . لكن لم تكن له مهارة في الفنون الحديثية، فلا يستبعد منه اختصار كلام الطيبي في هذا الفن اختصارا مجردا"[4]. وهذا كما ترى رد على كلام علي القاري.

ب-تعريف بكتاب التعريفات:

عنوان الكتاب: يعرف الكتاب بـ: التعريفات، وتعريفات السيد، والتعريفات الجرجانية، وورد في بعض النسخ الخطية للكتاب: تعريفات العلوم وتحقيقات الرسوم، وورد بدل التحقيقات: تحديدات، والكتاب معروف عنوانه مشهور بالتعريفات، ولذلك طبع بهذا العنوان، لكن صدر تحقيق للدكتور عبد المولى هاجل ذكر أن العنوان الصحيح للكتاب هو: "تعريفات العلوم وتحقيقات الرسوم"[5].

موضوع الكتاب: يدخل هذا الكتاب فيما يعبّر عنه أصحاب هذا النوع من التأليف بـ: التعريفات، والحدود، والألفاظ، والكليات، ومفاتيح العلوم، والمصطلحات، وكان أول المصنفات الموسوعية في علم الاصطلاح، كتاب: "مفاتيح العلوم" لأبي عبد الله محمد بن أحمد البلخي الخوارزمي (ت387هـ)، الذي رتب كتابه على حسب العلوم، حيث قسمه إلى قسمين، الأول خاص بالعلوم الشرعية وما يرتبط بها من علوم العربية، وجعل القسم الثاني للعلوم الأخرى كالكيمياء والمنطق والفلسفة والهندسة، وكتاب الجرجاني يدخل في هذا النوع من التأليف، حيث تضمن الكتاب المصطلحات العلمية المستعملة في العلوم المعروفة في عصر المؤلف، والجرجاني-كما سبق ذكره- ألّف في شتى الفنون مما يدل على اطلاعه عليها، وذلك ساعده على إنجاز هذا الكتاب، فتسهيلا لمن يريد معرفة مصطلح في أي تخصص جمع ما هو متداول من المصطلحات في مختلف الفنون، حيث تضمن الكتاب المصطلح وتعريفه، والجرجاني نفسه عرّف "الاصطلاح"، و"التعريف" في كتابه التعريفات، فقال عن الاصطلاح: " عبارةٌ عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول"[6]. أما التعريف فهو: " عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر"[7].

- كشف الظنون: 1/422 1 .
2-مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ملا علي القاري: 4/1557 .
3-المقصود به: جمال الدين بن عطاء الله بن فضل الله الشيرازي النيسابوري .
4- ظفر الأماني: ص522، وذكر اللكنوي الكلام ذاته عند ترجمته للشريف الجرجاني في الفوائد البهية: ص131 .
5- ينظر: مقدمة المحقق: ص56 .
6 - التعريفات: ص28، وساق تعاريف أخرى للاصطلاح، لكنه قدّم ما ذكرنا.
7 - التعريفات: ص62.

موارد الكتاب: لم يخرج الجرجاني في كتابه التعريفات عن منهجه في التأليف القائم على وضع الحواشي، والاختصار لكتب غيره. فحسب المناوي فإن الجرجاني انتقى التعريفات من كتاب: " الذريعة إلى معرفة ما أصلت عليه الشريعة"، ولم يذكر المناوي صاحب الكتاب، وأشار إلى أن صاحبه من المتقدمين، فقال: "فقد وقفت على كتاب لبعض المتقدمين ملقب بالذريعة إلى معرفة ما أصلت عليه الشريعة، ذكر فيه تعاريف الألفاظ المتداولة على ألسنة حملة الشريعة، المحتاج إليها في العلوم الشرعية الثلاثة، ولا يستغني مفسر ولا محدث ولا فقيه عن معرفتها، ورأيت المولى العديم المثال الإمام شمس الدين[1] الجرجاني قد انتقى من ذلك الكتاب تعريفات واصطلاحات ولم يستوعبه لكن زاده من غيره قليلا"[2].

ولعله اعتمد على الكتاب الذي أشار إليه المناوي، ولكن لا يمكن معرفة مدى اعتماده عليه، لأن الكتاب لم يطبع، ولا يعلم له نسخ خطية، بل لا يعرف مؤلفه[3].

لكن الجرجاني دون شك لم يعتمد على كتاب واحد كما قال المناوي، بل اعتمد على كتب متنوعة في شتى العلوم، وقد ذكر الجرجاني أنه اعتمد في كتابه على كتب متعددة دون أن يذكر أي كتاب أو يشير إليه، فقال: "فهذه تعريفات جمعتها، واصطلاحات أخذتها من كتب القوم، ورتبتها على حروف الهجاء من الألف والباء إلى الياء"[4]. وأغلب ما أورده الجرجاني في التعريفات ما كان فيه سوى ناقلا، وإن لم يصرح، وما أكثر ما يقول: "قيل".

منهج الكتاب:

-قدم الجرجاني في كتابه عددا كبيرا من المصطلحات في مختلف العلوم، بلغ عدد المصطلحات المذكورة أكثر من 1600 مصطلح، وفي بعض تحقيقات الكتاب حوالي 2000 مصطلح.

-رتب المصطلحات على ترتيب حروف الهجاء، ولكن اعتمد في ترتيبه الحرف الأول ثم الثاني فقط.

- أورد مصطلحات مجالات مختلفة، كالفقه وأصوله، والبلاغة، والنحو، والصرف، والعروض، والتصوف، وعلم الكلام، والفرق، والتصوف، والمنطق، وهذه بعض الأمثلة:

المصطلحات الأصولية: مثل: الإجماع، الاجتهاد، الاستحسان، الاستصحاب، التخصيص، القياس، النسخ. . .

المصطلحات الفقهية: الاعتكاف، الأذان، الإجارة، التيمم، الشفعة، الطهارة، الصلاة، الطلاق، الظهار، العمرى، الوضوء. . .

المصطلحات الفرضية: التخارج، التركة، الجد الصحيح والجد الفاسد، الحجب، العصبة، المناسخة. .

المصطلحات الكلامية والفلسفية: وينسب القول للمتكلمين في المصطلحات الكلامية، وينسب المصطلحات الفلسفية للحكماء ويقصد بهم الفلاسفة: الأزل، الإمكان، الإنسان الكامل، الجوهر، الحيز، السفسطة، العقل، القديم. . .

المصطلحات الصوفية: الإمامان، التجلي، جمع الجمع، الحقيقة، الخلوة، الغوث، القطب، . . .

مصطلحات الفرق: الإسماعيلية، الإمامية، الجارودية، الجهمية، الخطابية، السبئية، المعتزلة. . .

مصطلحات القراءات: الإشمام، الروم، الإمالة. . .

المصطلحات النحوية: اسم الفاعل، واسم المفعول، التعدية، الحال، الخبر، المبتدأ. . .

المصطلحات البلاغية: الاستعارة، التشبيه، الترصيع، التنافر، التورية، السجع. . .

- يذكر المعنى اللغوي ثم الاصطلاحي للفظ، ويعّبر بـ: "في اللغة"، و"في الشرع"، مثاله: قال: " الإحصار: في اللغة المنع والحبس، وفي الشرع: المنع عن المضي في أفعال الحج"[5].

1 - الصحيح في لقب الجرجاني: زين الدين وليس شمس الدين.

2 - التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي: ص33.

3- وهو دون شك ليس كتاب "الذريعة إلى مكارم الشريعة" للراغب الأصفهاني، فإن موضوعه، لا يتعلق بالتعريفات بل بالأخلاق.

4 - التعريفات: ص5.

5 - التعريفات: ص12.

-يستشهد بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية.
- سلك مسلك الاستيعاب لتعريفات المصطلحات، وذلك بأنه يذكر أكثر من تعريف للمصطلح الواحد، وإن كان قد أغفل أحيانا بعض معاني مصطلحات في أحد العلوم، كما سيأتي في المصطلحات الحديثية.
-يورد أكثر من تعريف في الفن الواحد، ولا يصرح بالترجيح في الغالب، ومن الأمثلة على ذلك: قال الإبداع: إيجاد الشيء من لا شيء، وقيل: الإبداع: تأسيس الشيء عن الشيء[1]. وقال عن الإتقان: معرفة الأدلة بعللها، وضبط القواعد الكلية بجزئياتها، وقيل: الإتقان معرفة الشيء بيقين[2].
-حاول الجرجاني استيعاب المصطلح بكل ما يندرج تحته من تفريعات، حيث يذكر المصطلح الرئيسي ثم يتبعه بأقسامه، ككلامه على الاستعارة مثلا، فأورد: الاستعارة، والاستعارة التخييلية، والاستعارة بالكناية، والاستعارة المكنية، والاستعارة الترشيحية[3].
- أحيانا يورد المصطلح ولا ينسبه إلى علم، ولعل بعض ذلك لا يحتاج على بيان لوضوحه، والبعض يفهم من سياق التعريف، ولا يعزو في الغالب ما ذكره من تعريفات، على اختلاف المصطلحات.
-لما تتغيّر دلالة بعض المصطلحات بتغير الفن التي استعملت فيه، يبيّن ذلك، فيذكر المصطلح مثلا عند: علماء البيان، أو عند النحاة أو يقول: النحويين، أو الصرفيين، أو علماء العروض، أو المنطقيين، أو أهل الأصول، أو الفقهاء. وأحيانا ينسب المصطلح إلى المتكلمين، أو الفلاسفة ويسميهم الحكماء، كما ينسب إلى أهل الحقيقة وأحيانا يقول: وعند أهل الحقيقة، وقال أيضا: أهل الله، وأرباب الكشف، والصوفيين، ومشايخ الصوفية، وأهل الحق.
-ينسب الآراء الكلامية إلى: أهل السنة، أو الأشاعرة، أو المعتزلة، وينسب الآراء الفقهية إلى: أبي حنيفة، والشافعي، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، والآراء النحوية إلى: سيبويه. . .
المؤاخذات على الكتاب: مما يؤاخذ عليه الجرجاني في كتابه التعريفات: - إيراده بعض المصطلحات التي تحوي معان فاسدة دون أي اعتراض، رغم أنه لا يعتقدها كما هو الحال في وحدة الوجود.
-كما أنه استشهد بأحاديث ضعيفة وموضوعة.
-وقع في التعريفات التكرار لبعض المصطلحات بسبب الترتيب الذي اعتمده، كما هو الحال في المتواتر والتواتر والمرسل والإرسال، ولكن بعض التكرار غير مبرر حيث يذكر المتواتر في ثلاثة مواضع وكذا المرسل والمشهور.
-لم ينسب الشريف الجرجاني الكثير من المصطلحات إلى علومها.
-بعض التعريفات غير دقيقة، بل بعضها لا توجد في كتب أهل التخصص كما سيأتي.
قيمة الكتاب العلمية: رغم بعض المؤاخذات على الكتاب إلا أنه قد أفاد الباحثين كثيرا، لاسيما في المصطلحات التي لا تتقيد بمذهب معين، ويُعد كتاب الجرجاني الأساس الذي اعتمد عليه كل من صنف في موضوع التعريفات، رغم أنه ليس أول من صنف في ذلك، فكان هو المصدر لعدة كتب منهجا ومضمونا، منها: معجم مقاليد العلوم لجلال الدين السيوطي (ت911ه)، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة لزكريا الأنصاري (ت926ه)، والتعريفات لابن كمال باشا (ت940ه)، والتوقيف على مهمات التعاريف لعبد الرؤوف المناوي (ت1031ه)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة (ت1068ه)، والكليات لأبي البقاء الكفوي (ت1094ه)، وكشّاف اصطلاحات العلوم والفنون للتهانوي (ت 1185ه).
ويُعد كتابا ابن كمال باشا، والمناوي من الاستدراكات على تعريفات الجرجاني[4].
طبعات الكتاب[5]: للكتاب نسخ خطية كثيرة موزعة على مكتبات العالم، وله عدة طبعات، وأولها كانت طبعة الاستانة في إسطنبول سنة 1253هـ/ 1837م، وتلتها طبعة المطبعة الخيرية سنة 1306 هـ، وبعدها

1 - التعريفات: ص8.
2 - التعريفات: ص9، وينظر أيضا كلامه عن الإخلاص: ص14، وكلامه عن القدرة: ص173.
3 - التعريفات: ص20-21.
4 - وقد ذكر حاجي خليفة ذلك عن كتاب ابن كمال باشا (كشف الظنون: 508/1)، والكتاب له نسخ خطية لكن لم ينشر بعد حسب اطلاعي، وأما المناوي فقد صرح بذلك في مقدمة كتابه، وأضاف أكثر من ألف مصطلح.

قامت المطبعة الحميدية المصرية سنة 1321 هـ بطبعه، وتلتها مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة 1357 هـ، لتأتي بعد ذلك طبعة دار الريان للتراث، بتحقيق إبراهيم الأبياري، وطبعة دار الفضيلة بتحقيق محمد صديق المنشاوي، وفي سنة 1983 نشرت دار الكتب العلمية ببيروت طبعتها للكتاب وقد قام بتحقيقها مجموعة من المحققين، ثم سنة 2007 م أصدرت دار المعرفة طبعة حققها عادل أنور خضر، وفي سنة 2012 م نشرت دار النفائس طبعة حققها محمد عبد الرحمن المرعشلي، كما حققه عبد المولى هاجر وطبع بفرنسا سنة 1440ه/2019م.

وقد اهتم المستشرقون بالكتاب ونشره، فنشره المستشرق الألماني غوستاف فلوغل، ونشره أيضا المستشرق الفرنسي سلفيستر دو ساسي.

ج-تعريف بكتاب المختصر:

يُعد كتاب المختصر أبرز مثال على منهج الجرجاني في التأليف، الذي تميّز بوضع المختصرات والحواشي، كما يّعد من أهم المختصرات في مصطلح الحديث.

عنوان الكتاب: عُرف الكتاب بعدة عناوين، منها: رسالة في أصول الحديث، والمختصر في أصول الحديث، والديباج المذهب في معرفة أصول الحديث. ولم يذكر هذا العنوان كل من ترجم للجرجاني.

أصل الكتاب ومضمونه: الكتاب عبارة عن مختصر لكتابين، الأول: الخلاصة في أصول الحديث، والثاني: مقدمة شرح مشكاة المصابيح وكلاهما لأبي محمد شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي الدمشقي (ت743ه)[1].

وقد ذكر ذلك اللكنوي في شرحه على المختصر حيث قال: " ولقد لخص من خلاصته، ومن مقدمته التي أدرجها في مفتتح حاشيته المسماة بالكاشف عن حقائق السنن، تلخيصا مجردا، مصنفا هذا المختصر كما لخص حاشية المشكاة للطيبي تلخيصا مجردا، وهو المشهور بحاشية السيد"[2].

وقد ذكر السخاوي والشوكاني في ترجمة الجرجاني أن من مؤلفاته: حاشية على خلاصة الطيبي في الحديث، وذكر ذلك أيضا حاجي خليفة في كشف الظنون[3].

ولم يضع الجرجاني مقدمة لمختصره يشير فيها إلى أنه اختصره من الخلاصة ومقدمة شرح المشكاة للطيبي، واكتفى بالقول: "هذا مختصر جامع لمعرفَة علم الحَدِيث مُرَتّب على مُقَدّمَة ومقاصد"[4].

والناظر في الكتابين يجد أن الطيبي قد صنف الخلاصة أولا، ثم لما أراد أن يشرح مشكاة المصابيح لمحمد بن عبد الله التبريزي (ت بعد 737ه) رأى أن من المفيد أن يضع مقدمة في مصطلح الحديث قبل الشروع في الشرح، فرجع إلى ما كتبه في الخلاصة، فكأنه نسخ ما هنالك، حتى أن الاختلاف بينهما نادر.

وقد اعتمد الطيبي فيهما على مصادر صرح بأنها كانت عمدته في المقدمة الخلاصة، فقال: " لخصته من كتاب الإمام مفتي الشام شيخ الإسلام ابن الصلاح، ومختصر الإمام المتقن محيي الدين النووي، والقاضي بدر الدين يعرف بابن جماعة"، ثم قال بعد ذلك: " وأضفت إلى ذلك زيادات مهمة من جامع الأصول وغيره"[5].

ولم يخرج الجرجاني في المختصر عما في الخلاصة ومقدمة شرح المشكاة، والاختلاف الحاصل بينهما قليل بل نادر، وفي الغالب يورد لفظ الطيبي الذي في مقدمة شرح المشكاة.

المؤاخذات على الكتاب: أكثر ما يؤاخذ عليه الجرجاني في مختصره هو ما تعلق بمنهجه في الاختصار من كتاب الخلاصة، ومقدمة شرح المشكاة، ومن ذلك:

2- وقد ذكر الدكتور عبد المولى هاجل في مقدمة تحقيقه للكتاب أن ما هو متداول اليوم ليس هو الرواية الأصليّة لهذا الكتاب، ووضعت على هذه النسخ تعليقات وحواش أدرجت فيما بعد داخل النصّ الأصليّ للكتاب مخطوطات مختلفة الأشكال، متضاربة الترتيب والمضمون.

- تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة لابن حجر: 2/185-186 1 .

- ظفر الأماني: ص521 2 .

3 - كشف الظنون: 720/1.

4 - المختصر: ص21.

5 - الخلاصة في معرفة الحديث للطيبي: ص25-26.

-إيراده عبارات كأنها تعبر عن اختياراته، وهي في الحقيقة من كلام الطيبي، مثل قوله: "ولو قيل. . . "، وقوله: "وهو ما تميل إليه النفس. . . ".
-حذف موضوعات مهمة، مثل الكلام عن: زيادة الثقة، ومختلف الحديث، والناسخ والمنسوخ، وغريب الحديث، ومسائل الجرح والتعديل. . .
-اتباعه الطيبي في بعض الأخطاء، مثل جعله الموقوف في قسم الضعيف.
-الاختصار المخل في بعض المصطلحات، كشاذ والمنكر، والكلام عن طرق التحمل.
-وقوع خلل في ترتيب بعض المصطلحات، مثل قوله: الاعتبار والعزيز والغريب، فبدأ بالغريب، ثم لم يذكر العزيز بل المصحف ثم المسلسل ثم في الأخير ذكر الاعتبار، والأولى جعله مع الشاهد والمتابع، وقد أعرض عن ذكرهما في المختصر وكذا التعريفات.

قيمة الكتاب العلمية: ممن أثنى على الكتاب شارحه اللكنوي حيث قال: "إن أجل ما صنّف في علم أصول الحديث من المختصرات، المختصر المنسوب إلى الفاضل النبيل. . . السيد علي الشريف الجرجاني . . . ورأيت الناس في هذا الزمان قد اشتغلوا بدرسه وتدريسه "[1].

شروح الكتاب: ظفر الأماني شرح مختصر الجرجاني لأبي الحسنات عبد الحي اللكنوي (ت1304ه)، وشرح الديباج المذهب لشمس الدين محمد الحنفي التبريزي الشهير بمنلا حنفي، فرغ من تأليفه سنة 935ه ببخارى[2]، وهو شرح صغير مقارنة مع الأول فقد طبع في 64 صفحة فقط.

طبعات الكتاب[3]: نشر الكتاب بعناوين مختلفة، حيث طبع قديما بعناية الشيخ مصطفى الحلبي، وجعل عنوانه: "الديباج المذهب"، ونشره أيضا بهذا العنوان الأستاذ عبد الغفار سليمان البنداري، ونشره د. فؤاد عبد المنعم أحمد بعنوان: "المختصر في أصول الحديث"، وصدر الكتاب أيضا بتحقيق عقيل بن محمد بن زيد المقطري بعنوان: "رسالة في علم أصول الحديث"، ونشر أيضا بتحقيق: علي زوين ضمن كتاب: رسالتان في المصطلح، بعنوان: "رسالة في أصول الحديث".

ثانيا-المصطلحات الحديثية في التعريفات والمختصر:

1-معرفة الجرجاني بالحديث وعلومه:

عُرف الشريف الجرجاني بالعلوم العقلية، وأكثر مؤلفاته في علم الكلام والمنطق والفلك، ويلاحظ على كتبه الكلامية غلبة النهج الفلسفي عليها، حتى قيل أن شرحه للمواقف للعضد الإيجي فيه ما يقارب الثلثين من الموضوعات الفلسفية، ولعل سبب هذا المسلك منه ميل أهل عصره إلى العلوم العقلية، خاصة علم الكلام المتأثر بالفلسفة، وله اهتمام كبير باللغة وعلومها أيضا، أما الحديث وعلومه، فنجد له مؤلفين هما: حاشية على شرح المشكاة، وهو مختصر مجرد لشرح شرف الدين الطيبي على مشكاة المصابيح، وهو شرح يغلب عليه الجانب اللغوي، مع ذكر أقوال الفقهاء، وأما الصناعة الحديثية فلا تكاد تجدها، وكتاب المختصر في علوم الحديث، ورغم ذلك لا يُعد في علماء الحديث، قال اللكنوي: ". . . السيد الشريف وإن كان ذا مهارة في العلوم العقلية والأدبية وغيرها، لكن لم تكن له مهارة في الفنون الحديثية"[4].

وكلام اللكنوي يدعمه أن الشريف قد أورد في كتابه التعريفات أحاديث، ولم يعزها إلى المصادر الحديثية، كما أنه لا يذكر درجة الحديث، وهذه الأحاديث فيها الضعيف، والباطل كما هو الحال في: "تخلقوا بأخلاق الله"، و"الآدمي بنيان الرب ملعون من هدم بنيان الرب"، و"إن لله ضنائن من خلقه"، و"خذوا نصف دينكم من هذه الحميراء"، و"خير الأمور أوسطها"[5].

كما أنه نقل عن الطيبي أخطاء لا يقع فيها من له دراية بعلوم الإسناد، كما سيأتي بيانه.

2-المصطلحات الحديثية الواردة في الكتابين:

1 - ظفر الأماني للكنوي: 28-29.
2 - طبع الكتاب بمطبعة مصطفى بابي الحلبي بمصر سنة 1350هـ عن نسخة خطية وحيدة بمكتبة الأزهر.
3 - وجب التنبيه هنا إلى أن طبعات المختصر التي اطلعت علها فيها الكثير من الأخطاء.
4 - ظفر الأماني للكنوي: 523.
5 - ينظر: التعريفات: ص169، 87، 139، 60، 73.

القاسم المشترك بين الكتابين هو الاهتمام بمصطلح الحديث، لكن يختلفان في المضمون والمنهج، والمقارنة بينهما ستظهر ذلك في المصطلحات التي ذكرت فيهما:

السنة والحديث: عرّف الجرجاني السنة في كتاب التعريفات، والحديث في المختصر، فأورد المعنى العام للسنة، ثم ذكر معناها عند الفقهاء، وأقسامها عندهم[1]، وفي المختصر ذكر الحديث بأنه: قول وفعل وتقرير النبي صلى الله عليه وسلم، وكذا الصحابي والتابعي[2]. وما ذكره في تعريفهما يفيد أن السنة والحديث مترادفين عنده. ولم يخرج في تعريفهما عن المعهود في كتب علوم الحديث وأصول الفقه.

الإسناد: عرّف الجرجاني الإسناد في التعريفات بقوله": أن يقول المحدث: حدثنا فلان، عن فلان، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"[3].

أما في المختصر فذكر السند: فقال: "إخبار عن طريق المتن"، وقال عن الإسناد: "هو رفع الحديث إلى قائله، وهما متقاربان في المعنى "[4].

فنجده في التعريفات لم يضع تعريفا، بل مثّل للإسناد، على خلاف المختصر، وإن كان المضمون واحد، ثم إنه لم يذكر السند في التعريفات مكتفيا بالإسناد، لتقارب المعنى بينهما.

الصحابة: عرّف الصحابي في التعريفات بقوله: " من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو جلس معه مؤمنا به، وقد صحح بعض أهل العلم هذا التعريف فجعلوا اللقاء بدل الرؤية"، وأورد هذا الكلام عند ذكر الأصحاب، وفي لفظ الصحابي قال: "هو في العرف من رأى النبي صلى الله عليه وسلم وطالت صحبته معه، وإن لم يرو عنه صلى الله عليه وسلم، وقيل: وإن لم تطل"[5].

أما في المختصر فعرّف الصحابي بأنه: " هو مسلم رأى النبي عليه السلام، وقال الأصوليون: من طالت مجالسته"[6].

نلاحظ وقوع التكرار في تعريف الصحابي في التعريفات، وسببه واضح ومبرر، وتعريفه وافق فيه قول أهل العلم، وإن كان التعريف الأول أدق، فالأولى التعبير باللقاء بدل الرؤية.

التحريف والتصحيف: ذكر التحريف والتصحيف مرتين، الأولى في تجنيس التحريف فقال: هو أن يكون الاختلاف في الهيئة، كـ "برد، وبرد"، وتجنيس التصحيف: هو أن يكون الفارق نقطة، كأنقى، وأتقى.

والثانية في التحريف والتصحيف، فقال عن التحريف: تغيير اللفظ دون المعنى، وعن التصحيف قال: أن يقرأ الشيء على خلاف ما أراد كاتبه، أو على ما اصطلحوا عليه[7].

وفي المختصر اكتفى بالتمثيل للمصحف حيث ذكر تصحيف الإسناد، وتصحيف المتن دون أن يذكر المحرف[8].

نلاحظ أنه أعطى للتحريف والتصحيف معنيان: معنى خاص، والآخر عام، فأما الخاص فهو لا يخرج عما ذكره أهل العلم، قال الحافظ ابن حجر: "إن كانت المخالفة بتغيير حرف أَو حروف مع بقاء صورة الخط في السّياق فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط، فالمصحف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل، فالمحرف"[9].

ويقع التحريف والتصحيف في الحروف المتماثلة في الرسم مثل: الباء، والتاء، والحاء، والخاء فهذا هو التصحيف، مثل: حيان وحبان، وحبيب وخبيب، وحازم وخازم، وتغيير الحرف الناتج عن شكله كالدال

1 - التعريفات: ص122.
2 - المختصر: ص22.
3 - التعريفات: ص23.
4 - المختصر: ص22.
5 - التعريفات: ص28، وص132.
6 - المختصر: ص81.
7 - التعريفات: ص53، وص59.
8 - المختصر: ص53-54.
9 - نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر: ص96.

والراء، والميم والعين ونحوها فهذا هو التحريف حسب ابن حجر، وهذا التفريق لم يكن عند المتقدمين فإنهم لم يفرقوا بينهما، فيطلق التصحيف والتحريف بمعنى واحد.

أما المعنى العام فحصول تغيير في اللفظ دون المعنى في التحريف وهذا لا يمكن أن يسلم من انتقاد لأن تغيير اللفظ يقتضي تغير المعنى. أما التصحيف فجعله ناتج عن الخطأ في القراءة، وهذا المعنى صحيح.

التدليس: ذكره في التعريفات ولم يذكر له تعريفا، وإنما اقتصر على بيان قسميه: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، وصورة كل منهما[1].

أما في المختصر فزاد التعريف اللغوي، وأشار إلى تدليس التسوية، وحكم التدليس بنوعيه[2].

وصنيع الجرجاني في عدم ذكر تعريف للتدليس والاكتفاء بقسميه، فعله غيره ممن صنف في علوم الحديث، كابن الصلاح في المقدمة[3]، ومن تبعه، ونلاحظ أن ما ذكره يتطابق تقريبا مع كلام ابن الصلاح، وقد أدخل الإرسال الخفي في التدليس وجعله أحد صوره كفعل بعض أهل العلم، وغيره يفرق بينهما كما فعل ابن حجر[4].

الحديث الصحيح: عرّفه في التعريفات بقوله: "ما سلم لفظه من ركاكة، ومعناه من مخالفة آية أو خبر متواتر، أو إجماع، وكان روايه عدل، وفي مقابله السقيم"[5].

وفي المختصر عرّفه بقوله: " هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله، وسلم عن شذوذ، وعلة"[6]، ولم يكتف بالتعريف بل شرح شروط الصحيح باختصار، كما ذكر مراتب الصحة السبع، كما ذكر حكم الحديث المعلق في صحيح البخاري، وأورد ما نقل عن الحاكم في شرط البخاري ومسلم، واكتفى بالإشارة إلى أن ذلك فيه بحث فقط.

نلاحظ أنه لم يذكر في التعريفات إلا شرطا واحدا معروفا للصحيح عند أهل الحديث، وهو أن يكون راويه عدلا، أما باقي الشروط، وهي سلامته من ركاكة، وأن لا يخالف آية أو خبرا متواترا أو إجماعا، فهذا لم ينص عليه علماء الحديث وإن كان بعض ما فيه يشمله شرط نفي العلة.

أما ما ورد في المختصر فلم يخرج عن المتعارف عليه عند علماء الحديث[7].

الحديث الحسن: في التعريفات: "أن يكون راويه مشهورا بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة الحديث الصحيح، لكونه قاصرا في الحفظ والوثوق، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من دونه"[8].

وفي المختصر أورد كلام الترمذي، والخطابي، وابن الجوزي دون أن يصرح باسمه وناقش كلامه، وكلام ابن الصلاح، وأورد تعريفا كأنه من اختياره، ولكنه مأخوذ من كتابيّ شرف الدين الطيبي، وهو قوله: "ولو قيل: الحسن هو مسند من قرب من درجة الثقة، أو مرسل ثقة ورُوِيَ كلاهما من وجه وسلم من شذوذ وعلة لكان أجمع الحدود وأضبطها وأبعدها عن التعقيد".

ثم شرح بإيجاز هذا التعريف، وبيّن حكم الحديث الحسن وأنه حجة مثل الصحيح، ونقل كلام ابن الصلاح حول اصطلاح البغوي في مصابيح السنن واعتراضه عليه، كما ذكر معنى "حسن صحيح" الذي تفرد به الترمذي، مع ترجيح المراد اللغوي للحسن، كما أشار إلى أن الحسن يرتقي بتعدد طرقه[9].

وتعريف الحسن في كتاب التعريفات خاص بالحسن لذاته، أما في المختصر فذكر أيضا الحسن لغيره.

---

1 - التعريفات: ص54-55.
2 - المختصر: ص63.
3 - مقدمة ابن الصلاح: ص 73-74.
4 - ينظر: نزهة النظر: ص 85.
5 - التعريفات: ص83.
6 - المختصر: ص28.
7 - ينظر على سبيل المثال: مقدمة ابن الصلاح: ص11، ونزهة النظر: ص58.
8 - التعريفات: ص87.
9 - المختصر: ص37.

المتواتر، والمشهور، والآحاد: ذكر الجرجاني في التعريفات أن الخبر على ثلاثة أقسام: خبر متواتر، وخبر مشهور، وخبر واحد.

وعرّف المتواتر بقوله: " هو الخبر الثابت على ألسنة قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب، وأضاف في موضع آخر: " لكثرتهم، أو لعدالتهم، وعرفه أيضا: بما نقله جماعة عن جماعة، وعرّفه أنه: كلام يسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة، ومنها جماعة أخرى، إلى أن ينتهي إلى المتمسك، وقال أيضا: ما نقله قوم عن قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب فيه، وهو الخبر المتصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم"[1].

وعرّف المشهور بأنه: "ما كان من الآحاد في الأصل ثم اشتهر فصار ينقله قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب، فيكون كالمتواتر بعد القرن الأول، وقال في موضع آخر: هو ما كان من الآحاد في العصر الأول، ثم اشتهر في العصر الثاني حتى رواه جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب وتلقته العلماء بالقبول، وهو أحد قسمي المتواتر، وقال أيضا: هو كلام يسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد، ويسمعه من الواحد جماعة، ومن تلك الجماعة أيضا جماعة، إلى أن ينتهي إلى المتمسك"[2].

أما خبر الواحد فعرّفه بأنه: " الحديث الذي يرويه الواحد أو الاثنان، فصاعدا ما لم يبلغ الشهرة والتواتر، وعرّفه أيضا بقوله: هو كلام يسمعه من رسول الله واحد، ويسمعه من ذلك الواحد واحد آخر، ومن الواحد الآخر آخر إلى أن ينتهي إلى المتمسك، وقال: هو ما نقله واحد عن واحد، وهو الذي لم يدخل في حد الاشتهار"[3].

وعن حكم جاحد الخبر المتواتر ذكر أنه يوجب العلم والعمل قطعا حتى يكفر جاحده، وقال بالاتفاق على ذلك، أما المشهور فيوجب طمأنينة القلب لا علم يقين حتى يضل جاحده ولا يكفر، وهو الصحيح. وقال في موضع آخر أن جاحده مختلف فيه، والأصح أنه يكفر، وخبر الواحد يوجب العمل دون العلم، ولهذا لا يكون حجة في المسائل الاعتقادية وجاحده لا يكون كافرا بالاتفاق[4].

أما في المختصر فعرّف المتواتر: ما بلغت رواته في الكثرة مبلغا أحالت العادة تواطؤهم على الكذب، ويدوم هذا فيكون أوله كآخره ووسطه كطرفيه كالقرآن والصلوات الخمس[5].

وعرّفه المشهور بأنه: " ما شاع عند أهل الحديث خاصة بأن نقله رواة كثيرون. . . أو عند غيرهم خاصة. . . "[6].

وعرّف أخبار الآحاد بقوله: " ما لم ينته إلى التواتر، وهو مستفيض وغيره"[7].

وتقسيمه للأخبار في التعريفات هو مشهور المذهب الحنفي، أي: متواتر، ومشهور، وآحاد[8]، واكتفى بعض المتقدمين من الأحناف بتقسيم الأخبار إلى: متواتر وغير متواتر دون ذكر للمشهور، وقد ذكر الجرجاني أحد الآراء عند الأحناف، وهو جعل المشهور أحد قسمي المتواتر[9]. ويظهر أثر هذا التقسيم عند الحنفية عند حصول التعارض بين الأحاديث، حيث يقدم عندهم المشهور على الآحاد. أما في المختصر فاكتفى بالمعروف عند غيرهم، أي التقسيم الثنائي: المتواتر، والآحاد، وأشار إلى أن لهذا الأخير أقسام منها المستفيض.

1 - ينظر التعريفات: ص70، وص199.
2 - التعريفات: ص214.
3 - التعريفات: ص96-97.
4 - التعريفات: ص96-97.
5 - المختصر: ص22.
6 - المختصر: ص49.
7 - المختصر: ص23.
8 - ينظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، لعلاء الدين البخاري الحنفي: 359/2.
9 - ينظر: الفصول في الأصول، لأبي بكر الجصاص: 35/3.

ومن جهة التعريف، فذكر أيضا ما تضمنته كتب الأصول الحنفية، حيث تقتصر في التواتر على شرط عدم تواطؤ النقلة على الكذب، أو رواية جماعة عن جماعة.

أما المشهور فالجرجاني آخذ في تعريفه بقول الحنفية، فالسنة المشهورة عندهم هي ما كان آحادا في عصر الصحابة ثم تواتر بعدهم، فلم تصل إلى حد التواتر، وهي قسم مستقل عن الآحاد، أو قسم من المتواتر كما ذكر الجرجاني. أما عند الجمهور فهي أحد أقسام الآحاد إلى جانب العزيز والغريب، وجعل المشهور في المختصر ما اشتهر على الألسنة فقط، دون الكلام عن عدد طرقه.

أما الآحاد فجعله واحد عن واحد إلى آخر السند، وهذه صورة من صوره فقصره عليه خطأ بيّن، سببه أنه لم يقسم أخبار الآحاد إلى: مشهور وعزيز وغريب.

ومن جهة الحكم: فحكم المتواتر كما قال، أما المشهور فقد اضطرب حكمه في حق جاحده، فقال مرة أنه ضال ولا يكفر، وصحح في موضع آخر تكفيره، والمشهور عند الحنفية أنه يفيد علم الطمأنينة لا اليقين فهو فوق الآحاد ودون المتواتر، إلا أنه يعمل عمل المتواتر، فيخصص القرآن ويقيده ويزاد به عليه، ولكن لا يكفر منكر المشهور خلاف المتواتر[1]. أما خبر الواحد فهو يرى أنه ليس حجة في العقائد آخذا في ذلك بقول المتكلمين، والصواب خلاف ذلك.

الحديث المسند: عرّفه في التعريفات: خلاف المرسل، وهو الذي اتصل إسناده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. . . والمسند قد يكون متصلًا ومنقطعا[2].

والمسند: ما أسنده الراوي إلى راوٍ آخر إلى أن يصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم[3].

في المختصر: هو ما اتصل سنده مرفوعا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقال أيضا في موضع آخر: والمسند متصل مرفوع[4].

وقال عند شرح تعريف الحديث الحسن: ونعني بالمسند: ما اتصل إسناده إلى منتهاه[5].

في التعريفات جعله بمعنى ما أسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم، سواء كان متصلا أو منقطعا، أما في المختصر فقصره على المتصل فقط، وكلا القولين مذكور في كتب علوم الحديث.

الحديث الموضوع: ذكر في التعريفات الخبر الكاذب، وقال أنه: "ما تقاصر عن التواتر"[6].

وفي المختصر عند الكلام عن الموضوع ذكر أن: الخبر إمَّا أَن يجب تصديقه وهو ما نص الأَئمَّة على صحته، وإمّا أن يجب تكذيبه وهو ما نصوا على وضعه أو يتوقف فيه لاحتماله الصدق والكذب كسائر الأخبار. وبيّن حكم روايته، وكيف يعرف الوضع، وأصناف الوضاعين. ومثّل للوضع بفضائل سور القرآن، وخطّأ المفسرين في إيرادها في كتبهم، وذكر بعض ما جمع في الموضوعات[7].

وقد ذكر الجرجاني لفظ الموضوع ومعانيه في التعريفات[8] دون أن يذكر الحديث الموضوع.

الحديث الضعيف: عرّفه في التعريفات: " ما كان أدنى مرتبة من الحسن، وضعفه يكون تارة؛ لضعف بعض الرواة، من عدم العدالة، أو سوء الحفظ، أو تهمة في العقيدة، وتارة بعلل أُخر، مثل الإرسال والانقطاع والتدليس"[9].

وذكر أيضا السقيم بدل الضعيف وعرّفه بأنه: "خلاف الصحيح منه، وعمل الراوي بخلاف ما رواه يدل على سقمه"[10].

---

1 - ينظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، لعلاء الدين البخاري الحنفي: 368/2.
2 - التعريفات: ص212.
3 - التعريفات: ص96-97.
4 - المختصر: ص45، 46.
5 - المختصر: ص40.
6 - التعريفات: ص97.
7 - المختصر: ص67.
8 - التعريفات: ص 236.
9 - التعريفات: ص138.

وعرّفه في المختصر بأنه: ما لا يجتمع فيه شروط الصحيح والحسن، وتتفاوت درجاته في الضعف بحسب بعده من شروط الصحة.

وتكلم في المختصر عن حكم رواية الحديث الضعيف، وأنه يجوز فِي المواعظ والقصص وفضائل الأعمال لا في صفات الله وأحكام الحلال والحرام، وأورد بعض أراء أهل العلم في ذلك، كالنسائي وأبي داود، ثم نقل عن الشعبي قولين في التمسك بالحديث وذم الرأي، كما أورد في المعنى نفسه كلاما للإمام الشافعي[1].

ما ذكره في التعريفات والمختصر لا يخرج عما جاء في كتب علوم الحديث.

الحديث الشاذ والمنكر: عرّف الشاذ من الحديث في التعريفات بقوله: " هو الذي له إسناد واحد يشذ بذلك شيخ؛ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان من غير ثقة، فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به"[2]. وقال عن المنكر: " الحديث الذي ينفرد به الرجل، ولا يوقف عن متنه من غير رواية، لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من وجه آخر"[3].

وفي المختصر فجمع بين الشاذ والمنكر ونقل كلام الشافعي: هو ما رواه الثِّقَة خلاف ما رَوَاهُ النَّاس، ونقل كلام ابن الصّلاح الذي قسّم فيه المخالفة بحسب حال الراوي إلى شاذ ومحفوظ، وحسن ومنكر، واستدرك أن الثقة إن خالف مثله لا يكون حديثه مردودا[4].

في التعريفات جعل المنكر مجرد تفرد الراوي ولم يقيّد حال المتفرد، كما أنه لم يشر إلى المخالفة التي ذكرها أهل الحديث، وهذا التعريف ساقه دون أن ينسبه وهو جزء من كلام ذكر ابن الصلاح في المقدمة[5].

العدالة: في التعريفات عرّف العدالة والعدل في اللغة، وفي الشرع، وأضاف للعدل تعريف النحويين، فقال عن العدالة: "عبارة عن الاستقامة على طريق الحق بالاجتناب عما هو محظور دينا"، أما العدل فهو: "من اجتنب الكبائر، ولم يصر على الصغائر، وغلب صوابه، واجتنب الأفعال الخسيسة، كالأكل في الطريق والبول"[6].

وفي المختصر: "العدالة أن يكون الراوي بالغا مسلما عاقلا سليما من أسباب الفسق وخوارم المروءة"، وذكر بعد بيان اشتراط العدالة والضبط في الراوي، وبعد تعريفه لهما عدم اشتراط الذكورة ولا الحرية ولا العلم بفقهه وغريبه ولا البصر ولا العدد، ثم بما تعرف العدالة والضبط[7].

في التعريفات وافق فيما أورده كتب الفقه، أما المختصر فلم يذكر للعدالة تعريفا، واكتفى بشروطها.

الضبط: عرّفه في التعريفات في اللغة والاصطلاح، فقال: "إسماع الكلام كما يحق سماعه، ثم فهم معناه الذي أريد به، ثم حفظه ببذل مجهوده، والثبات عليه بمذاكرته إلى حين أدائه إلى غيره"[8].

وفي المختصر قال: "والضبط أن يكون متيقظا حافظا غير مغفل ولا ساه ولا شاك في حالتي التحمل والأداء فإن حدث من حفظه ينبغي أن يكون حافظا وإن حدث عن كتابه ينبغي أن يكون ضابطا له وإن حدث بالمعنى ينبغي أن يكون عارفا بما يختل به المعنى"[9].

---

10 - التعريفات: ص120.
1 - المختصر: ص43.
2 - التعريفات: ص124.
3 - التعريفات: ص234.
4 - المختصر: ص60.
5 - مقدمة ابن الصلاح: ص77.
6 - التعريفات: ص147.
7 - المختصر: ص73.
8 - التعريفات: ص137.
9 - المختصر: ص73.

ظاهر كلامه في التعريفات خاص بضبط الصدر دون الكتاب، وذكرهما معا في المختصر، وكلامه في التعريفات كأنه أخذه من بعض كتب الأصول، كأصول البزدوي، أو التلويح على التوضيح للتفتازاني[1]، وفي المختصر نقل ما في مقدمة ابن الصلاح دون أن يصرح بذلك أيضا[2].

الجرح: اقتصر في التعريفات على جرح الشاهد دون الراوي، وذلك عند ذكر الجرح المجرد[3].
وفي المختصر لما تكلم عن الجرح ذكر من لا تقبل روايته، وعدّد بعض أسباب ذلك، كالتساهل في السماع والإسماع، وكثرت الشواذ والمناكير في حديثه، والإصرار على الغلط[4].
الحديث الغريب: في التعريفات عرّفه بما يكون إسناده متصلا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن يرويه واحد، إما من التابعين، أو من أتباع التابعين[5].
أما في المختصر فقال: الغريب كحديث الزهري وأشباهه ممن يجمع حديثه لعدالته وضبطه إذا انفرد عنهم بالحديث رجل سمي غريبا. وبيّن أن الغريب إما صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح أو غير صحيح وهو الأغلب.
وذكر أقسام الغرابة، من جهة السند والمتن وصورها، وذكر الأفراد عن جميع الرواة أو من جهة نحو تفرد به أهل مكة فلا يضعف إلا أن يراد به تفرد واحد منهم، وقال أن الأفراد المضافة إلى البلدان ليس بغريب[6].

قد قصر الغريب في التعريفات على المتصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أي أن الموقوف والمقطوع، وكذا غير المتصل لا يدخل في الغريب، كما أنه قصره على طبقتين فقط إما التابعين أو أتباع التابعين، وهذا التقييد لا يرد في كتب المصطلح.

أما في المختصر فقصر الغريب على ما حصل من تفرد عن الرواة المشهورين فقط، وذكر الأفراد بمعنى الغرائب، ونفى تسمية أفراد البلدان بالغريب، رغم أنه جعلها أحد أقسام الأفراد، والفرد والغريب مترادفان عند علماء الحديث، ويفرق بعضهم بينهما فيطلق الفرد على الغرابة المطلقة دون النسبية[7].
الحديث المرفوع: عرّفه في التعريفات بأنه: " ما أخبر الصحابي عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم"[8].
وفي المختصر: هو ما أضيف إلى النبي عليه السلام خاصة من قول أو فعل أو تقرير سواء كان متصلا أو منقطعا[9].

نلاحظ أنه ذكر المرفوع تصريحا، دون ما كان حكما، وذكره في الموقوف في المختصر دون التعريفات.
الحديث الموقوف: في التعريفات: ما روي عن الصحابة من أحوالهم وأقوالهم، فيتوقف عليهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم[10].
وفي المختصر ذكره في أقسام الضعيف، وقال: هو مطلقا ما روي عن الصحابي من قول أو فعل متصلا كان أو منقطعا، وهو ليس بحجة على الأصح، وقد يستعمل في غير الصحابي مقيدا نحو وقفه معمر على همام ووقفه مالك على نافع. وقول الصحابي كنا نفعله في زمن النبي صلى الله عليه وسلم

1 - ينظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي لعلاء الدين البخاري: 396/2، والتلويح شرح التوضيح للتفتازاني: 11/2.
2 - مقدمة ابن الصلاح: ص104.
3 - التعريفات: ص75.
4 - المختصر: ص74.
5 - التعريفات: ص162.
6 - المختصر: ص47، وص51.
7 - ينظر: نزهة النظر: ص57.
8 - التعريفات: ص211.
9 - المختصر: ص45.
10 - التعريفات: ص236.

مرفوع لأن الظاهر الاطلاع والتقرير. . . وتفسير الصحابي موقوف وما كان منهم من قبيل سبب النزول . . . مرفوعٌ[1].

قد تبع الجرجاني في المختصر الطيبي في وهم بيّن، وهو جعل الموقوف من أقسام الضعيف، أما باقي الكلام فهو المتعارف عليه عند علماء الحديث والأصول.

الحديث المقطوع: عرّفه في التعريفات: ما جاء عن التابعين موقوفا عليهم من أقوالهم وأفعالهم[2].

وفي المختصر: ما جاء عن التابعين من أقوالهم وأفعالهم موقوفا عليهم وليس بحجة[3].

اتفقت كلمته في المقطوع، وبعض أهل العلم يجعله ما ورد عن التابعين فمن دونهم[4].

الحديث المتصل: في التعريفات: المتصل مثل ما روى مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم[5].

وفي المختصر: هو ما اتصل سنده سواء كان مرفوعا إليه صلى الله عليه وسلم أو موقوفا[6].

اكتفى في التعريفات بالتمثيل لوضوحه، كما أنه لم يشرح الاتصال في المختصر بالكلام عن المعاصرة واللقاء.

الحديث المرسل: في التعريفات: المرسل من الحديث ما أسنده التابعي، أو تبع التابعي، إلى النبي صلى الله عليه وسلم من غير أن يذكر الصحابي الذي روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم كما يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقال في موضع آخر: عدم الإسناد، مثل أن يقول الراوي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير أن يقول: حدثنا فلان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقال أيضا: ما أرسله الراوي إرسالا من غير إسناد إلى راو آخر، وهو حجة عندنا كالمسند، خلافا للشافعي[7].

وفي المختصر: المرسل: قول التابعي قال رسول الله كذا وفعل كذا وهو المعروف فِي الفقه وأصوله وفيه خلاف وللشافعيِ تفصيل مذكور في أصول الفقه[8].

اختلفت كلمة الجرجاني في التعريفات، حيث جعل المرسل بمعنى المنقطع، وهذا المعنى ورد عن بعض أهل العلم، وأضاف في التعريف تبع الأتباع، وخالف بذلك المعروف من قصره على التابعين فقط، كما هو في المختصر. أما حجية المرسل فقد تبع فيها الحنفية، فقد قال أبو بكر الجصاص الحنفي: " مذهب أصحابنا: أن مراسيل الصحابة والتابعين مقبولة"[9].

الحديث المعلق: في التعريفات: ما حذف من مبدأ إسناده واحد أو أكثر[10].

وفي المختصر: هو ما حذف من مبدأ إسناده واحد فأكثر. ثم ذكر أن معلقات البخاري لا تخرج عن الصحيح[11].

نلاحظ أنه لم يخرج في الكتابين عن كلام علماء الحديث في المعلق.

الحديث المنقطع: عرّفه في التعريفات بقوله: ما سقط ذكر واحد من الرواة قبل الوصول إلى التابعي، وهو مثل المرسل؛ لأن كل واحد منهما لا يتصل إسناده[12].

---

1 - المختصر: ص56.
2 - التعريفات: ص227.
3 - المختصر: ص58.
4 - ينظر: نزهة النظر لابن حجر: ص114.
5 - التعريفات: ص212.
6 - المختصر: ص45.
7 - التعريفات: ص16، 97، 208.
8 - المختصر: ص59.
9 - الفصول في الأصول، لأبي بكر الجصاص: 145/3.
10 - التعريفات: ص219.
11 - المختصر: ص46.
12 - التعريفات: ص234.

وفي المختصر قال: ما لم يتصل إسناده بأي وجه كان سواء ترك ذكر الراوي من أول الإسناد أو وسطه أو آخره إلا أن الغالب استعماله فيمن دون التابعي عن الصحابي كمالك عن ابن عمر[1].
في المختصر ذكر المعنى العام والخاص للمنقطع، واكتفى في التعريفات بالمعنى الخاص.

المناولة: ذكر في التعريفات المناولة المقرونة بالإجازة فقط[2]. وكذا فعل في المختصر إلا أنه أضافا صورا للمناولة المقرونة بالإجازة، ثم أشار إلى أن لها أقساما أخرى[3].

2-مصطلحات ذكرها في أحد الكتابين ولم يذكرها في الآخر:

أ-مصطلحات ذكرها في التعريفات دون المختصر:

ذكر في التعريفات: الحديث القدسي، وعرّفه، كما عرّف الحفظ، والكنية، والمروءة، والنسخ[4]. كما ذكر المستور، وقال: هو الذي لم تظهر عدالته ولا فسقه، فلا يكون خبره حجة في باب الحديث[5].

وهذا التعريف خلاف ما يذكره من يفرق بين المستور ومجهول الحال، وهو يوافق قول من يسوي بينهما، أما حكم روايته فقد وافق الجمهور وخالف الأحناف، فعندهم الأصل في المسلم العدالة حتى يظهر خلافها، لذلك نجدهم ومن تابعهم يوثقون مجهول الحال.

ولم يذكره في المختصر، حيث حذف كل التفاصيل التي أوردها الطيبي فيما تعلق بالجرح والتعديل.
وتفرد الجرجاني بذكر مصطلح المنفصل، وقال هو: ما سقط من الرواة قبل الوصول إلى التابعي أكثر من واحد[6]، وهو بذلك جعله مثل المنقطع، وخلاف المتصل، وهذا الاطلاق لا يستعمله علماء الحديث، ولا أثر له في كتبهم.

ب-مصطلحات ذكرها في المختصر دون التعريفات:

لم يعرف التابعي في التعريفات وعرفه في المختصر[7]، وكذا: المتن[8]، والمعضل[9]ولم يقيده بسقوط اثنين فأكثر على التوالي، ومثل له بمثالين حذف أول الإسناد فيهما فيشتبه ذلك بالمعلق.
وعرّف الاعتبار، والمسلسل، والمعلل، والعلة، والمضطرِب، والمقلوب، والمدرج، [10]ولم يخرج عن كلام المحدثين، تعريفا وتمثيلا دون تصريح بالنقل.
ومن الموضوعات التي نجدها في المختصر دون التعريفات: تحمل الحديث حيث تكلم عن حكمه قبل الإسلام، وعن السن الذي يصح فيه التحمل والاختلاف في ذلك، ثم ذكر طرق تحمل الحديث التي اكتفى في التعريفات بذكر المناولة فقط.

ج-أهم الفروق بين الكتابين:

رغم الاشتراك في ذكر المصطلحات الحديثية بين الكتابين، فإن طبيعة التأليف فيهما، تستلزم وجود عدة فروق بينهما، ومن أهمها:

- في التعريفات نجد هناك تعريف لغوي واصطلاحي في أغلب المصطلحات المذكورة فيه، أما في المختصر فنجده كثيرا ما يكتفي بالجانب الاصطلاحي دون اللغوي رغم أنه أحيانا موجود في كتابيّ

1 - المختصر: ص59.
2 - التعريفات: ص235.
3 - المختصر: ص78.
4 - ينظر التعريفات: ص83-84، ص89، ص187، ص210، ص240.
5 - التعريفات: ص212.
6 - التعريفات: ص234.
7 - المختصر: ص81.
8 - المختصر: ص21.
9 - المختصر: ص60.
10 - ينظر: المختصر: ص56، ص54، ص48، ص61، ص65.

الطيبي، ويكتفي أحيانا فيهما بالتمثيل بدل التعريف، ونجده في التعريفات يوضح المصطلح بضده ونقيضه، كما في: السقيم، والمنفصل، والمسند، والمرسل، وقد يتجاوز الشريف ذكر المصطلح فيذكر بعض الجوانب النقدية المتعلقة به ككلامه عن حجية المرسل.

- وقع في التعريفات تكرار لبعض المصطلحات، وبعضه له سبب مقبول، حيث يرجع لترتيب الكتاب على حروف المعجم، فيذكر الإرسال، والمرسل، والتواتر والمتواتر، والصحابي والأصحاب، أما المختصر فالكتاب بني على كتاب الخلاصة ومقدمة شرح المشكاة للطيبي، فالتكرار نادر، ولم يقع إلا في كلامه على معلقات البخاري، حيث ذكرها في الحديث المعلق، وفي كلامه على أول من صنّف في الصحيح المجرد.

-لما كان كتاب التعريفات شاملا لجميع العلوم لم يستوعب الجرجاني جميع المصطلحات، ولم يذكر الكثير منها في مختلف العلوم، ومنها الحديثية، فلا نجده يذكر: المعضل، والمعلل، والمضطرب، والمقلوب، والمدرج، أما المختصر فإنه أعرض عن ذكر الكثير مما هو في كتابيّ الطيبي فأخل بمنهج الاختصار.

-ولطبيعة الكتابين نجد في المختصر فصولا لا نجدها في التعريفات لأنها ليست من المصطلحات فلا يمكن إدراجها، كذكر وفيات بعض الأعلام كما هو الحال في الباب الرابع والأخير الذي في أسماء الرجال.

-يظهر في التعريفات أحيانا مذهب الجرجاني، فالحنفية لهم خصوصية في بعض المصطلحات، وهذا ظاهر بوضوح في تقسيم الأخبار، ولا يظهر ذلك في كتاب المختصر لأنه بُني على ما في الخلاصة ومقدمة شرح المشكاة للطيبي.

د-المؤاخذات على الكتابين:

في عرض المصطلحات الحديثية تبيّن لي بعض المؤاخذات على كتاب التعريفات والمختصر، أذكر منها:

-بعض المصطلحات لم يذكر معانيها في مصطلح الحديث في التعريفات، ومثال ذلك: ذكره معاني الشاهد، دون أن يذكر معناه عند المحدثين[1]، وعرّف الثقة[2] ولم يذكره كمصطلح له مدلوله في الجرح والتعديل، وذكر معاني التعليل دون معناه عند المحدثين[3]، وذكر معاني الاعتبار دون ذكر معناه عند المحدثين[4]، وأورد لفظ الموضوع[5] دون معناه في الحديث، وتكلم عن المحكم ويقصد في القرآن، ولم يشر إلى الحديث[6].

-وفي المختصر نلاحظ متابعته للطيبي على كل ما ذكره في الخلاصة ومقدمة شرح المشكاة ولا يتجاوز ذلك، حتى أنه تابعه على بعض الأخطاء، ومثاله: ذكر الطيبي في كتابيه[7] أن راوي حديث: "إنما الأعمال بالنيات" هو يحيى بن سعيد القطان[8]، والصحيح أنه يحيى بن سعيد الأنصاري[9].

1 - التعريفات: ص124.
2 - التعريفات: ص72.
3 - التعريفات: ص61.
4 - التعريفات: ص30.
5 - التعريفات: ص236.
6 - التعريفات: ص205.
7 - ينظر: الخلاصة: ص38، ومقدمة شرح المشكاة: 375/2.
8 - المختصر: ص33، وفي بعض نسخ المختصر إضافة الأنصاري إلى القطان، ولم ينبه المحقق عقيل المقطري على هذا الخطأ، واكتفى بالإشارة إلى هذه الزيادة، ولم ينبه أيضا علي زوين إلى ذلك في تحقيقه للمختصر، ينظر: ص72.
9 - وقد وهم أيضا شارح المختصر في ظفر الأماني فخلط بين القطان والأنصاري وجمع بينهما، فقال: "هو يحيى بن سعيد القطان بالرفع، صفة ليحيى أي بائع القطن ابن قيس الأنصاري المدني أبو سعيد القاضي التابعي المشهور المتوفى سنة 143

-مما يؤاخذ عليه الجرجاني في المختصر حذفه للكثير من المباحث الحديثية المهمة، مثل: ما تعلق بالجرح والتعديل من مسائل، ومختلف الحديث، والناسخ والمنسوخ، وغريب الحديث. . .

- مما يؤاخذ عليه أيضا الإيجاز المخل في ذكر بعض المصطلحات حيث نجده في التعريفات لا يذكر بعض عناصر التعريف: مثل الحديث الحسن، حيث ذكر الحسن لذاته دون الحسن لغيره، وفي الحديث المرفوع، اقتصر على المرفوع تصريحا ولم يشر إلى المرفوع حكما، وفي الحديث المنكر جعله في التفرد دون المخالفة. وفي بعض ما اختصره من كلام الطيبي تجده في بعض المواضع فيه قصور شديد، ومن ذلك أنه عنون بـ: "الاعتبار والغريب والعزيز"، ولكنه لم يذكر العزيز.

-اضطرب حكمه في بعض المصطلحات في التعريفات كما سبق في المشهور.

-ومما يؤاخذ عليه في التعريفات عدم عزوه للكتب التي نقل منها.

خاتمة: من أهم النتائج متوصل لها في هذا البحث:

-لم يخرج الجرجاني في كتابيه التعريفات والمختصر على منهجه في التأليف القائم على وضع الحواشي، والاختصار.

-لا يُعد الجرجاني من علماء الحديث، وإن كان له تصنيف في علوم الحديث، فهو في ذلك مجرد مختصر أو ناقل.

-وقع له في التعريفات بعض التكرار، وحصل بعض الاختلاف فيما تكرر ذكره كما هو الحال في: المرسل، والمتواتر، والمشهور، وخبر الواحد.

- عدم ذكر الكثير من المصطلحات الحديثية في التعريفات، وعدم ذكر مباحث مهمة في المختصر هي موجودة في كتابيّ الطيبي، وفي الكتابين بعض المصطلحات لا توجد في الآخر.

- في التعريفات خالف الشريف الجرجاني في بعض المصطلحات ما هو متعارف عليه في كتب المصطلح، كما هو الحال في تعريفه للحديث الصحيح، ولكن غالب ما ذكره موافق، أما في المختصر فقد التزم بما ورد في كتب المصطلح، ولا تكاد تجده يتجاوزها حتى في التمثيل.

-خالف في المختصر ما أورده في التعريفات في الكثير من المصطلحات، مثل: الحديث الصحيح، والحديث الشاذ.

-يلاحظ على التعريفات التزام الشريف الجرجاني بمذهبه الحنفي، كما هو الحال في تعريف المتواتر والمشهور والآحاد وحكم كل منها، وخالفهم في حكم المستور، في حين لا يظهر ذلك في كتابه المختصر، وفي كتاب التعريفات تظهر آراء الجرجاني أما في المختصر فلا تكاد تجد له رأيا، لأنه التزم بما أورده الطيبي.

-لم يخرج الجرجاني في المختصر عما أورده الطيبي في الخلاصة ومقدمة شرح المشكاة، تعريفا، وتمثيلا، وترتيبا، والاختلاف الحاصل بينهما قليل بل نادر، وحتى الأخطاء التي وقعت للطيبي تبعه عليها، ويلحظ قارئ المختصر وجود عبارات كثيرة تفيد التصريح بالاختيار عند حصول الاختلاف في بعض المصطلحات، مما قد يفهم أن ذلك من الشريف الجرجاني، لكن الحقيقة تعرف بعد النظر في كتابيّ الطيبي، حيث يتبين أن كل ذلك مأخوذ منهما.

-يمكن الاعتماد على المختصر لموضوعه التخصصي وكذا لمضمونه أما كتاب التعريفات فهو كتاب ليس خاص بمصطلح الحديث، وما أفرد لذلك يغني عنه، كما أن صاحبه قد خالف فيه المتعارف عليه أحيانا، فرغم أنه لا يمكن إنكار فائدة كتاب التعريفات، فإنه لا يغني المتخصصين عن الرجوع إلى مصادر بعض الفنون للوقوف على تعريف المصطلحات، ويغني غير المتخصص في الاطلاع على مصطلحات مختلف العلوم.

التوصيات: -دراسة التعريفات في باقي الفنون حتى يحدد مدى دقتها.

-خدمة كتاب التعريفات، وذلك بتوثيق ما ورد فيه من مصطلحات، ونسبة كل مصطلح لفنه.

أو 144 أو بعدها". وفي شرح منلا حنفي الذي سماه شرح الديباج، لم ينبه أيضا على الخطأ. ينظر: ظفر الأماني: ص172، وقد كرر ذكر القطان في الصفحة التالية (173)، وشرح الديباج: ص19.

-إعادة تحقيق كتاب المختصر في أصول الحديث.

قائمة المصادر والمراجع:

-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.

- التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن الحسيني البخاري القِنَّوجي، دار ابن حزم، بيروت، ط. 2، 1423 هـ/ 2002 م.

-التعريفات، الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1416ه/1995م.

-تعريفات العلوم وتحقيقات الرسوم، الشريف الجرجاني، تحقيق: عبد المولى هاجل، فرنسا، ط. 1، 1440ه/2019م.

-التعريفات المتعلقة بالإيمان عند الجرجاني في كتاب التعريفات: عرضا ونقدا على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، إعداد الطالبة: صالحة بنت سعيد الغامدي، إشراف الدكتورة: منيرة بنت محمد المطلق، رسالة ماجستير في العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية التربية، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية، 1432/1431ه.

- التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: عبد الحميد صالح حميدان، عالم الكتب، القاهرة، ط. 1، 1410هـ/1990م.

-الخلاصة في معرفة الحديث، أبو محمد شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي، تحقيق: أبو عاصم الشوامي، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط. 1، 1430ه/ 2009م.

-رسالة في أصول الحديث، الشريف الجرجاني، تحقيق: عقيل بن محمد المقطري،، صنعاء: مكتبة دار القدس، دار ابن حزم، بيروت: ط. 1، 1413ه/1992م.

- رسالة في أصول الحديث (مطبوع ضمن كتاب: رسالتان في المصطلح)، علي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق: علي زوين، مكتبة الرشد، الرياض، ط. 1، 1407هـ.

-روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، محمد باقر الخوانساري، مكتبة إسماعيليان، طهران، 1390ه.

-سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ حاجي خليفة، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، إستانبول، تركيا، 2010 م.

-شرح الديباج المذهب في مصطلح الحديث، شمس الدين محمد الحنفي التبريزي، البابي الحلبي، القاهرة، 1350ه.

-شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، المسمى بالكاشف عن حقائق السنن، أبو محمد شرف الدين الحسين بن محمد الطيبي، تحقيق ودراسة: عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط. 1، 1417ه/1997م.

-الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

-طبقات الحنفية، علاء الدين علي بن أمر الله الحميدي المعروف بابن الحنائي، تحقيق: محيي هلال السرحان، ديوان الوقف السني، بغداد، ط. 1، 1426ه/2005م.

- الفصول في الأصول، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي، وزارة الأوقاف الكويتية، ط. 2، 1414هـ / 1994م.

-ظفر الأماني في مختصر الجرجاني، عبد الحي اللكنوي، حققه وخرج نصوصه وعلق عليه: تقي الدين الندوي، دار القلم، دبي، ط. 1، 1415ه/1995م.

-الفوائد البهية في تراجم الحنفية، عبد الحي اللكنوي، الخانجي، القاهرة، ط. 1، 1324ه.

- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري الحنفي، دار الكتاب الإسلامي.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد.
- الكواكب الدرية على الحدائق الوردية في أجلاء السادة النقشبندية، عبد المجيد بن محمد الخاني الشافعي، تحقيق: محمد خالد الخرسة، دار البيروتي.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن نور الدين علي بن سلطان الملا الهروي القاري، دار الفكر، بيروت، ط. 1، 1422هـ / 2002م.
- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، أبوعمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1406هـ /1986م.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط. 3، 1421 هـ /2000 م.